بـ 3.5 ملايين طن من إجمالي مجلس التعاون

تقرير: الإمارات تستحوذ على 67 في المئة من الإنتاج الخليجي للألومنيوم بحلول 2015

تستحوذ الإمارات على أكثر من 67 في المئة من إنتاج الألومنيوم الأوّلي في دول مجلس التعاون الخليجية، بحلول 2015، بإنتاج 3.5 ملايين طن من إجمالي الإنتاج الخليجي المتوقع في نفس العام والمقدر بنحو 5.2 ملايين طن، بحسب تقرير وحدة أبحاث شركة قطر للألومنيوم عن الربع الأخير من العام الجاري.

ووفقا للتقرير تصدرت شركة «دوبال» المستوى الأعلى من الإنتاج ليصل إلى 1.061 مليون طن متري بنهاية العام 2012، وسط توقعات بأن يرتفع قليلا العام الجاري 2013، تلتها شركة «ألبا» البحرينية عند مستوى 890.2 ألف طن متري، وجاءت في المرتبة الثالثة شركة «إيمال» بإنتاج 800 ألف طن متري.

واحتلت «ألومنيوم قطر» المركز الرابع من حيث حجم الإنتاج عند سقف جديد تجاوز 627.9 ألف طن متري، ثم «مصهر صحار» بالمرتبة الخامسة بإنتاج وصل إلى 360.1 ألف طن متري.

وأفاد التقرير أن الإحصائيات الصادرة عن المجلس الخليجي للألومنيوم، تشير إلى أن حجم الإنتاج من الألومنيوم الأولي قد وصل إلى مستويات جديدة في نهاية العام 2012، كما تظهر التوقعات أن الإنتاج الخليجي من الألومنيوم سيصل إلى 5 ملايين طن سنويا في العام 2014.

وذكر أن دول مجلس التعاون المنتجة للألومنيوم تستهدف زيادة معدلات إنتاجها من الألومنيوم خلال السنوات الثلاث المقبلة، ليصل إلى 5.2 في العام 2015 بالمقارنة بمستوى 3.7 ملايين طن متري في العام 2012 بنسبة زيادة 40 في المئة.

وبين التقرير أن دول المنطقة تعتمد على خمسة مصاهر في الوقت الحالي، وتبذل الدول جهودا مضاعفة في سبيل الوصول إلى المستويات المستهدفة، والحفاظ على زخمها وجدواها من خلال جذب المستثمرين إلى قطاع صناعة الألومنيوم التحويلية ورفع حصة الألومنيوم في الصناعات المختلفة.

وأوضح أن دول المنطقة تعتمد في استيعاب إنتاجها على نمو طلب متوقع على الألومنيوم الأوّلي بنسبة 8.4 في المئة على المستوى العالمي خلال العام 2013، ونحو نفس المعدل في 2014، مقارنة بـ 3.7 في المئة في نهاية العام 2012، وخصوصا في الصين ودول آسيا وأمريكيا الشمالية وأوروبا الشرقية والشرق الأوسط، علاوة على أن قطاع صناعة الألومنيوم يحتفظ بآفاق نمو كبيرة وواعدة وتتمتع بدعم وجهود حكومية متواصلة تستهدف توسيع عمل القطاع وطرح المزيد من الفرص الاستثمارية، الأمر الذي من شأنه أن يرفع من مكانة دول المنطقة على خارطة صناعة الألومنيوم العالمية.

ونوه التقرير إلى وجود خطط تطوير للمصاهر الحالية، إلى جانب تنفيذ مراحل جديدة ببعضها، في وقت تنمو فيه مؤشرات الطلب الجيد على الألومنيوم الأولي والمنتجات الأخرى لدى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، لافتا إلى أن الطلب الرئيسي يأتي من الدول المصنّعة للسيارات، والتي تشهد تحولا كبيرا في مكونات الإنتاج، حيث يحل الألومنيوم محل الحديد والمعادن الأخرى، نظرا لخفة وزنه وقوته واعتباره خيارا اقتصاديا وتجاريا ناجحا لصناعة السيارات على المستوى العالمي، في حين سترتفع الجدوى من استخدامه على تخفيض كمية الطاقة المستهلكة، حيث يتوقع أن ترتفع حصة الألومنيوم من مكونات هياكل السيارات إلى 20 في المئة بحلول العام 2025.

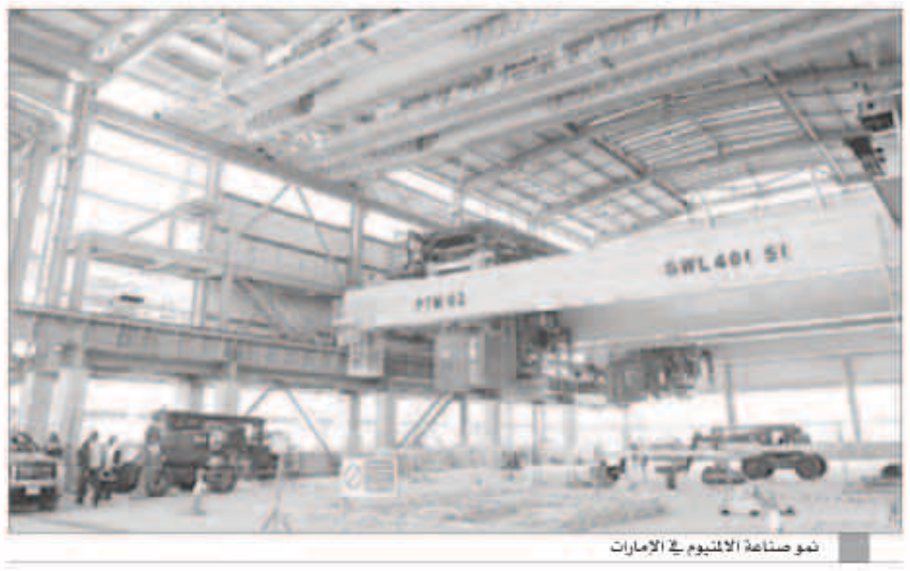
نمو صناعة الالمنيوم في الإمارات

«فيتش» ترفع التصنيف الائتماني للمؤسسة العربية المصرفية إلى «-BBB»

شعار فيتش

رفعت وكالة تصنيف الإئتمان الدولية «فيتش ريتنجز» التصنيف الائتماني طويل الأجل للمؤسسة العربية المصرفية من «+BB» إلى «-BBB» و تصنيف القدرة من «+bb» إلى «-bbb».

وذكرت الوكالة في بيان نشرته مؤخراً أن رفع التصنيف الائتماني للمؤسسة العربية المصرفية يعكس التعزيز الذي طرأ على قاعدة تمويلها وقوة أداء أعمالها المصرفية ومتانة قاعدة رأسمالها وجودة أصولها.

وأوضحت الوكالة أن المؤسسة العربية المصرفية حصلت في شهر يوليو 2012 وشهر يوليو 2013 على تمويل يبلغ 2 مليار دولار مدته خمس سنوات، مما مكن المؤسسة من إطالة آجال استحقاق مطلوباتها.

وأضافت أن رفع تصنيف القدرة للمؤسسة يؤكد أيضاً الأداء القوي لأعمالها ومتانة رأسمالها ومستوى السيولة العالي لديها.

ويعكس هذا التطور الإيجابي جهود المؤسسة العربية المصرفية خلال السنوات القليلة الماضية لتعزيز الميزانية العامة ومستوى السيولة بهدف تمكين البنك من الاستفادة من فرص النمو المتاحة في الاسواق.

كما أن رفع التصنيف الائتماني للمؤسسة العربية المصرفية استند بشكل كامل على طبيعة الأنشطة والخدمات التي تقدمها من دون الأخذ بعين الاعتبار الدعم الكبير الذ تحظى به من قبل مساهميها الرئيسيين. كما يؤكد هذا التصنيف الثقة في نمو أعمال البنك بشكل أكبر بعد انتهاء حالة عدم الاستقرار في بعض دول المنطقة.

«مصرف عجمان» و«ميدان شوبا» يدخلان في تحالف إستراتيجي

أعلن مصرف عجمان، مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الحاصلة على عدة جوائز، أنه وقع إتفاقية إستراتيجية مع مجموعة ميدان شوبا ليقدم للعملاء تمويلا لشراء الفلل الواقعة في مدينة محمد بن راشد – دستريكت وَن التي تتولى تشييدها المجموعة. تعكس هذه الاتفاقية إلتزام مصرف عجمان بضمان تلبية احتياجات عملائه على افضل وجه وبما يتفق مع هدفه بتقديم حلول متميزة للتمويل السكني، وفي الوقت نفسه التركيز المتواصل على دعم التطورات الراقية في سوق العقارات المزدهر. في بيان مشترك يحدد الخطوط العريضة لتفاصيل الاتفاق بين الشركتين، قال سالم الشامسي، نائب الرئيس التنفيذي، رئيس الخدمات المصرفية للأفراد لمصرف عجمان، «نحن سعداء بالدخول في شراكة في معلم عقاري مع ميدان شوبا. هدفنا هو دعم عملائنا بتوفير خدمات متكاملة فريدة وبسيطة للتمويل السكني وندعم في الوقت نفسه قطاع العقارات المتنامي من خلال تحديد إحتياجات السوق على المدى الطويل. هذا واضح من منتجاتنا المطابقة للشريعة الإسلامية التي نقدمها من اجل هذا المشروع التي تصل حتى 10 ملايين درهم ومعدلات ربح تنخفض حتى 4.49 في المئة سنويا.

وقال مانيش شارما، المدير المالي لميدان شوبا، في بيان له إن: «هذا الاتفاق انعكاس للثقة التي منحتها مصارف قيادية مثل مصرف عجمان والمستثمرون إلى مشروعات ميدان شوبا. نحن سعداء بالدخول في شراكة مع مصرف عجمان ونتطلع قدما لتنمية هذه الشراكة في المستقبل القريب.»

مشروع دستريكت وَن في مدينة محمد بن راشد مجمع فيلات راقية تحيط به الحدائق والبحيرات في قلب دبي ومن المتوقع أن يجتذب مجموعة كبيرة من المالكين اصحاب الذوق الرفيع.

«مصرفيون»: دبي تجذب أموالاً سعودية وكويتية هائلة

ذكرت تقارير من جهات رسمية وخاصة، أن الاستثمارات تتدفق من كل حدب وصوب على الإمارات وتحديداً دبي، وإذا كانت حركة انتقال الاستثمارات طبيعية من الأسواق الناشئة باتجاه الإمارة، فإن جديد هذه التقارير هو رصد حركة انتقال واسعة لرؤوس أموال واستثمارات من بعض الدول الخليجية خصوصا السعودية والكويت إلى الإمارات.

وتؤكد مؤسسة تمبلتون الاستثمارية العالمية أن المستثمرين العالميين «يدركون وجود اختلاف في البيئة الاستثمارية بين الإمارات وباقي الدول الخليجية ويمكنهم التمييز بينها»، وانطلاقا من هذه المعادلة تقوم بعض الشركات في الكويت والسعودية بتصفية أعمالها أو تقليصها بهدف الانتقال إلى دبي أو التوسع فيها بهدف الاستفادة من كعكة المشاريع العملاقة التي يتوقع أن تطلقها الإمارة بعد فوزها باستضافة «إكسبو 2020»، والتمتع بالمزايا التنافسية التي توفرها الإمارة للمستثمرين العالميين.

وقال مصرفيون إن هناك ودائع خليجية تنتظر فترة كسر الفائدة مع نهاية العام الجاري للانتقال إلى أسواق الإمارات، مضيفين أن الاستثمارات تتدفق بغزارة على دبي، ومن المتوقع أن يستفيد سوق الأسهم والقطاع العقاري من هذه التدفقات الاستثمارية الخليجية.

وتمكنت الإمارات وتحديداً دبي من احتلال مكانة متقدمة على الخريطة الاستثمارية والتجارية العالمية، كونها وجهة مفضلة للشركات ورجال الأعمال، وذلك بفضل نجاحها في بناء بيئة استثمارية عصرية ومتطورة بالاعتماد على حزمة من المقومات التنافسية.

وبحسب وزارة الاقتصاد بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت على الإمارات في عام 2012 ما قيمته 9.6 مليارات دولار بمعدل نمو 25 في المئة مقارنة بعام 2011، ويتوقع خبراء أن تستمر حركة تدفق الاستثمارات الأجنبية في الارتفاع. وكشفت دراسة لمكتب الاستثمار الأجنبي التابع لدائرة التنمية الاقتصادية في دبي عن تصدر أسلوب الحياة المعيشة قائمة أهم المقومات الاستثمارية للإمارة، إضافة إلى كون دبي مقصداً لنمو الأعمال المفضلة لرجال الأعمال والمستثمرين، وما تتمتع به من خيارات البيع بالتجزئة وسهولة ممارسة الأعمال والسياسة الضريبية الجذابة المؤيدة لقطاع الأعمال والاستثمارات.

الإمارات العربية المتحدة

«الراجحي»: نمو قطاع الاتصالات السعودي بمعدل أبطأ حتى عام 2015

قالت شركة الراجحي المالية في تقريرها الأخير لقطاع الاتصالات السعودي إن القطاع مهيأ ليشهد فترة من التباطؤ في معدلات النمو حتى عام 2015، نتيجة للتطورات الأخيرة السلبية، كوصول نمو البيانات لحد التشبع، والانخفاض في عدد الحجاج وكذلك المنافسة المحتملة من دخول بعض مشغلي شبكة الاتصالات المتنقلة الافتراضية «MVNO».

ويعتقد التقرير انه مع توقعات تحقيق إيرادات أفضل واحتمال حدوث تدفقات نقدية جيدة، فإن عائدات توزيعات الأرباح سوف تلعب دوراً رئيسياً في أداء سهمي موبايلي والاتصالات السعودية.

وأبقت الراجحي المالية على تصنيفها لشركة موبايلي المتضمن زيادة المراكز في اسهمها مع سعر مستهدف 99.5 ريالا، حيث ترى أن الشركة ومن بين شركات المشغلة لقطاع الاتصالات لديها خطة طويلة الأجل محددة بشكل أفضل وتوقعات واضحة للإيرادات. وفي السياق ذاته، تقول الراجحي المالية إن موقفها من شركة الاتصالات السعودية أصبح أكثر إيجابية بعد بيع الشركة لأصولها في إندونيسيا بالإضافة إلى إعادة تركيز استراتيجيتها، لذا أبقت على توصيتها بالمحافظة على المراكز في السهم مع رفع السعر المستهدف له إلى 56 ريالا. أما شركة زين السعودية فترى الراجحي المالية أن المشوار أمامها ما زال طويلا، نظرا لعدم قدرتها حتى الآن على زيادة حصتها في السوق وبالتالي نمو ايراداتها.

سجل سعر 39.60 ريالاً

سهم «بوان» السعودية يقفز بالنسبة القصوى في أولى تداولاته

قفز سهم شركة «بوان» في جلسة تعاملات امس بالنسبة القصوى 10 في المئة ، مسجلا سعر 39.60 ريالا في أول يوم إدراج وتداول له في سوق الأسهم السعودية، ضمن أسهم قطاع التشييد والبناء.

وشهدت تعاملات السهم خلال الجلسة تداول نحو 22 ألف سهم، بلغت قيمته الإجمالي نحو مليون ريال، من خلال 650 صفقة.

وأوضح بيان من هيئة السوق المالية السعودية أن السهم سوف يخضع لانظمة السوق على أن تكون نسبة التذبذب للسهم 10 في المئة.

وبلغت نسبة تغطية أسهم شركة بوان التي تم طروحها لاكتتاب الأفراد 260.7 في المئة، ووصل عدد المكتتبين إلى 1.1 مليون مكتتب بقيمة 704 ملايين ريال للاكتتاب في 7.5 ملايين سهم من الأسهم المخصصة للأفراد بسعر 36 ريالا للسهم.

وتعتبر «بوان» بمثابة شركة قابضة لمجموعة شركات متخصصة في تصنيع مواد البناء ومستلزمات الإنشاء بما فيها الخرسانة الجاهزة والمباني مسبقة الصنع، والمنتجات الخشبية من مواد التغليف والتعبئة الصناعية وألواح الديكور، والمنتجات المعدنية من حديد التسليح وشبكات الأرضيات والأبواب المعدنية ومنتجات الألمنيوم، والمعدات الكهربائية من محولات ومحطات التوزيع الكهربائية، بالإضافة إلى لوحات الجهد المنخفض والمتوسط الكهربائية.

متعاملون في سوق الأسهم السعودية

ارتفاع صادرات السعودية غير البترولية 14.5 في المئة خلال الربع الثالث

ارتفاع صادرات السعودية غير البترولية

ارتفعت قيمة صادرات المملكة السلعية غير البترولية بنسبة 14.5 في المئة في الربع الثالث من العام الحالي مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي لتبلغ بحسب البيانات الأولية «50695» مليون ريال ، فيما ارتفعت الواردات بنسبة 3.9 في المئة في الفترة ذاتها لتبلغ «153848» مليون ريال.

وأوضحت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في بيانها لوكالة الأنباء السعودية «واس» أن قيمة صادرات منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها بلغت «17243» مليون ريال تمثل 34.01 في المئة » من إجمالي قيمة الصادرات السلعية غير البترولية لتتربع بذلك على صدارة الصادرات السعودية ، فيما احتلت اللدائن والمطاط ومصنوعاتها المرتبة الثانية بقيمة «16859» مليون ريال بنسبة «33.26 في المئة » ، ومعدات النقل وأجزاؤها في المرتبة الثالثة بنسبة «7.35 في المئة » من إجمالي قيمة الصادرات.

كما جاءت الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها في المرتبة الأولى بقيمة إجمالية بلغت «39426» مليون ريال تمثل «25.63 في المئة » من إجمالي قيمة الواردات ، واحتلت معدات النقل وأجزاؤها المرتبة الثانية بقيمة «26229» مليون ريال بنسبة «17.05 في المئة » ، وفي المرتبة الثالثة المعادن العادية ومصنوعاتها بقيمة إجمالية بلغت «19348» مليون ريال بنسبة «12.58 في المئة » من الواردات.

وأشارت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى أن الصين تصدرت الدول المصدر إليها والمستورد منها في الربع الثالث واحتلت المرتبة الأولى من حيث قيمة الصادرات السلعية غير البترولية بنسبة «13.84 في المئة » من إجمالي قيمة الصادرات ، وفي المرتبة الثانية دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة «10.74 في المئة » ، تلتها سنغافورة بنسبة «6.90 في المئة ».

ومن حيث الواردات احتلت الصين المرتبة الأولى بنسبة «13.63 في المئة » ، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة «13.33 في المئة » ثم ألمانيا بنسبة «7.30 في المئة ».